

الديوان الأميري يعنى المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبدالله محمد الجابر الصباح



الديوان الأميري
AL DIWAN AL AMIRI
دولة الكويت | State of Kuwait

كونا: جاءنا من الديوان الأميري ما يلي: يعنى الديوان الأميري المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبدالله محمد الجابر الصباح عن عمر يناهز 80 عاماً، وقد ووري جثمانه الثرى أمس الثلاثاء بعد صلاة العصر.
(إنا لله وإنا إليه راجعون).
عزاء الرجال/ ديوان أسرة آل الصباح قصر بيان (الأربعاء فقط) بعد صلاة العصر هاتف: 97225960.
عزاء النساء/ المسيلة قطعة 7 شارع 14 منزل 90 (الثلاثاء والأربعاء والخميس) بعد صلاة العصر هاتف: 55539776.

ناقشوا سبل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين

وزير الخارجية بحث هاتفياً مع نظيره العماني والمصري تطورات الأحداث في المنطقة



د. بدر عبدالعاطي



بدر بن حمد البوسعيدي

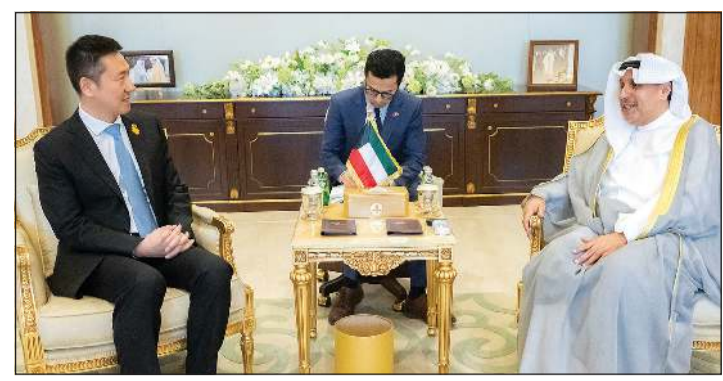


الشيخ جراح الجابر

كما تلقى وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر اتصالاً هاتفياً من وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج في جمهورية مصر العربية الشقيقة، دبدر عبدالعاطي، حيث تم خلال الاتصال مناقشة تطورات الأحداث الراهنة في المنطقة والجهود المبذولة بشأنها، وسبل تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين.



وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي مستقبلاً السفيرة الهندية باراميتا تريباتي



وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي خلال استقباله السفير الصيني يانغ تشين

وزير شؤون الديوان الأميري بحث سبل تعزيز آفاق التعاون مع سفراء كوبا والصين والهند



وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي خلال استقباله السفير الكوبي آلان بيريز توريس

ملحوظ على مختلف الأصعدة، لاسيما في المجالات التنموية والاقتصادية والمشاريع الحيوية، إلى جانب بحث سبل توسيع آفاق التعاون بما يواكب تطلعات البلدين الصديقين ويدعم مسار الشراكة القائمة بينهما.
واستقبل الشيخ حمد جابر العلي السفيرة باراميتا تريباتي سفيرة جمهورية الهند الصديقة لدى دولة الكويت، وشهد اللقاء استعراض الروابط التاريخية والعلاقات الثنائية المتميزة التي تجمع دولة الكويت وجمهورية الهند الصديقة وما تشهده من تطور ونماء في مختلف المجالات، إضافة إلى بحث سبل تعزيز أطر التعاون بما يعكس حرص البلدين الصديقين على الارتقاء بها إلى آفاق أرحب.

كونا: استقبل وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي السفير آلان بيريز توريس سفير جمهورية كوبا الصديقة لدى دولة الكويت، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الطيبة التي تربط دولة الكويت وجمهورية كوبا الصديقة وسبل تعزيزها وتنميتها بما يدعم مسار التعاون الثنائي ويخدم مصالح البلدين الصديقين. كما استقبل الشيخ حمد جابر العلي السفير يانغ تشين سفير جمهورية الصين الشعبية الصديقة لدى دولة الكويت.
وتم خلال اللقاء استعراض الشراكة الاستراتيجية التي تجمع دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية الصديقة وما تشهده من تطور

«الخارجية» و«القوى العاملة»: فتح مجالات جديدة لاستقدام العمالة المنزلية في إطار جهود تنظيم سوق العمل



مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة الشريفة جواهر الدعيج ومساعد وزير الخارجية للقوى العاملة م.رباب العصيمي مع المشاركين في الاجتماع

أوضحت العصيمي أن الاجتماع تناول عددا من الملفات الاستراتيجية من بينها مقترحات تطوير التشريعات ذات العلاقة بحقوق أصحاب العمل والعمال إلى جانب التنسيق بشأن الملاحظات الدولية وتطبيقاتها في الكويت فضلاً عن تعزيز التعاون الثنائي مع الدول المرسلة للعمالة ومناقشة عقود العمل وآليات تنظيمها وسبل الحد من التحديات المرتبطة بها بما في ذلك مكافحة الاتجار بالأشخاص. وأضافت أن الاجتماع بحث كذلك سبل فتح مجالات جديدة لإستقدام العمالة المنزلية في إطار الجهود الرامية إلى تنظيم سوق العمل وتعزيز تنوع

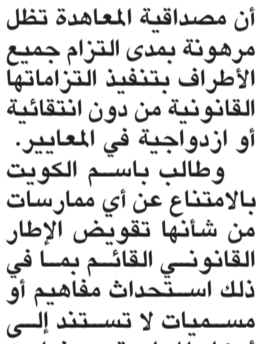
مع المنظمات الدولية ذات الصلة ولاسيما منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وورواها في دعم الجهود الوطنية وبناء القدرات وتطوير السياسات. من جهتها، قالت مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة م.رباب العصيمي في تصريح صحفي بل يرتبط بصورة الدولة في التقارير الدولية وعلاقتها مع الدول المرسلة للعمالة، الذي يستدعي تعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية وضمن اتساق الخطاب الرسمي بما يواكب التطورات الدولية في هذا المجال. وأوضح أنه تم خلال الاجتماع أيضا استعراض مجالات التعاون

بحقوق العمال ومعايير العمل الدولية بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان بما يعكس التزام الدولة بالمعايير الدولية ذات الصلة. وبين أن الاجتماع بحث أبعاد الملف العمالي من منظور دولي إذ إن هذا الملف ليس شأنًا داخليًا فحسب بل يرتبط بصورة الدولة في التقارير الدولية وعلاقتها مع الدول المرسلة للعمالة، الأمر الذي يستدعي تعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية وضمن اتساق الخطاب الرسمي بما يواكب التطورات الدولية في هذا المجال. وأوضح أنه تم خلال الاجتماع أيضا استعراض مجالات التعاون

مطلقة بإدارة شؤون حقوق الإنسان اجتماعاً تنسيقياً مشتركاً مع الهيئة العامة للقوى العاملة لبحث مستجدات ملف حقوق العمال وتعزيز التنسيق المؤسسي.
وقالت «الخارجية»، في بيان لـ «كونا» إنه شارك في الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة الشريفة جواهر الدعيج، ومساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية الوزير المفوض تهاني الناصر، ومدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة م.رباب العصيمي إلى جانب عدد من المسؤولين والمتخصصين من الجهات المعنية. وأضاف البيان أن الاجتماع يأتي في إطار تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الوطنية المعنية وتكامل الأدوار في تطوير السياسات والتشريعات ذات الصلة بالعمل بما يحقق التوازن بين حقوق العامل وحقوق صاحب العمل ويسهم في تطوير بيئة العمل بما يعكس نهج دولة الكويت القائم على تعزيز الحماية العمالية والارتقاء بالإطار التنظيمي لسوق العمل. وأفاد البيان أن الاجتماع استعرض الإطار القانوني الدولي ذا الصلة، الذي أكد أن الكويت طرف في الصكوك الدولية ذات العلاقة

مطلقة بإدارة شؤون حقوق الإنسان اجتماعاً تنسيقياً مشتركاً مع الهيئة العامة للقوى العاملة لبحث مستجدات ملف حقوق العمال وتعزيز التنسيق المؤسسي.
وقالت «الخارجية»، في بيان لـ «كونا» إنه شارك في الاجتماع مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفيرة الشريفة جواهر الدعيج، ومساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية الوزير المفوض تهاني الناصر، ومدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة م.رباب العصيمي إلى جانب عدد من المسؤولين والمتخصصين من الجهات المعنية. وأضاف البيان أن الاجتماع يأتي في إطار تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الوطنية المعنية وتكامل الأدوار في تطوير السياسات والتشريعات ذات الصلة بالعمل بما يحقق التوازن بين حقوق العامل وحقوق صاحب العمل ويسهم في تطوير بيئة العمل بما يعكس نهج دولة الكويت القائم على تعزيز الحماية العمالية والارتقاء بالإطار التنظيمي لسوق العمل. وأفاد البيان أن الاجتماع استعرض الإطار القانوني الدولي ذا الصلة، الذي أكد أن الكويت طرف في الصكوك الدولية ذات العلاقة

الكويت تجدد التزامها الثابت بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية



عبدالعزیز السعيدی



عبدالعزیز السعيدی

نيويورك - كونا: جددت الكويت التزامها الثابت بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحرصها على تنفيذها بصورة متوازنة وشاملة بما يعزز الأمن والسلم الدوليين. جاء ذلك في كلمة البلاد التي ألقاها السكرتير الثالث في الوفد الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة عبدالعزیز السعيدی أمام اللجنة الرئيسية الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مقر المنظمة الأممية. وأكد السعيدی أن ركيزة عدم الانتشار تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعنصرًا محوريًا في صون استقرار النظام الدولي المرتكز عليها.

ان مصادقة المعاهدة تظل مرهونة بمدى التزام جميع الأطراف بتنفيذ التزاماتها القانونية من دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير. وطالب باسم الكويت بالامتثال عن أي ممارسات من شأنها تقويض الإطار القانوني القائم بما في ذلك استحداث مفاهيم أو مسميات لا تستند إلى أحكام المعاهدة، محذرا من أن من شأن ذلك أن يضعف نظام عدم الانتشار ويفتح المجال أمام اختلالات خطيرة في بنيته. وحول الملف النووي الإيراني، أكد السعيدی أهمية التزام طهران بتعهداتها الدولية كافة وقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون التام والشفاف مع الوكالة بما يضمن الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي ويسهم في تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة. وأوضح أن معالجة القضايا العالقة تتطلب نهجا قائما على الشفافية الكاملة والتعاون البناء والالتزام بالقانون الدولي بما يعزز مصداقية نظام عدم الانتشار وبحول من تفاقم وتيرة التوترات الإقليمية. وأضاف أن تعزيز ركيزة عدم الانتشار يتطلب عملا جماعيا جادا والتزاما صارما بتنفيذ مقررات مؤتمرات المراجعة وعلى رأسها تحقيق عالية المعاهدة.

نيويورك - كونا: جددت الكويت التزامها الثابت بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مقر المنظمة الأممية. وأكد السعيدی أن ركيزة عدم الانتشار تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعنصرًا محوريًا في صون استقرار النظام الدولي المرتكز عليها.

نيويورك - كونا: جددت الكويت التزامها الثابت بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مقر المنظمة الأممية. وأكد السعيدی أن ركيزة عدم الانتشار تمثل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعنصرًا محوريًا في صون استقرار النظام الدولي المرتكز عليها.

«الأنباء» تنشر شروط الترشيح لعضوية مجالس إدارات جمعيات النفع العام.. و«الشؤون» توافق على انتخاباتها وعقد عمومياتها

وأوضح مصدر لـ «الأنباء» أن الترشيح لعضوية مجالس إدارات جمعيات النفع العام يقوم على مزيج من شروط قانونية ملزمة مصورها القانون واللوائح، وشروط خاصة يقرها النظام الأساسي لكل جمعية، وشروط تنظيمية تهدف إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة. وكشفت المصادر عن أن من أبرز المستجدات التنظيمية عند إجراء انتخابات مجالس إدارات جمعيات النفع العام تطبيق اشتراط تقديم شهادة حديثة تختبت خلو صحيفة الحالة الجنائية من أحكام نهائية في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 90 لسنة 2026، وذلك في إطار دعم معايير النزاهة والشفافية، الذي يهدف إلى ضمان اختيار عناصر تتمتع بالكفاءة والسمعة الحسنة لإدارة العمل الأهلي بما يحقق المصلحة العامة.

وأوضح مصدر لـ «الأنباء» أن الترشيح لعضوية مجالس إدارات جمعيات النفع العام يقوم على مزيج من شروط قانونية ملزمة مصورها القانون واللوائح، وشروط خاصة يقرها النظام الأساسي لكل جمعية، وشروط تنظيمية تهدف إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة. وكشفت المصادر عن أن من أبرز المستجدات التنظيمية عند إجراء انتخابات مجالس إدارات جمعيات النفع العام تطبيق اشتراط تقديم شهادة حديثة تختبت خلو صحيفة الحالة الجنائية من أحكام نهائية في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 90 لسنة 2026، وذلك في إطار دعم معايير النزاهة والشفافية، الذي يهدف إلى ضمان اختيار عناصر تتمتع بالكفاءة والسمعة الحسنة لإدارة العمل الأهلي بما يحقق المصلحة العامة.

وأوضح مصدر لـ «الأنباء» أن الترشيح لعضوية مجالس إدارات جمعيات النفع العام يقوم على مزيج من شروط قانونية ملزمة مصورها القانون واللوائح، وشروط خاصة يقرها النظام الأساسي لكل جمعية، وشروط تنظيمية تهدف إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة. وكشفت المصادر عن أن من أبرز المستجدات التنظيمية عند إجراء انتخابات مجالس إدارات جمعيات النفع العام تطبيق اشتراط تقديم شهادة حديثة تختبت خلو صحيفة الحالة الجنائية من أحكام نهائية في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 90 لسنة 2026، وذلك في إطار دعم معايير النزاهة والشفافية، الذي يهدف إلى ضمان اختيار عناصر تتمتع بالكفاءة والسمعة الحسنة لإدارة العمل الأهلي بما يحقق المصلحة العامة.

وأوضح مصدر لـ «الأنباء» أن الترشيح لعضوية مجالس إدارات جمعيات النفع العام يقوم على مزيج من شروط قانونية ملزمة مصورها القانون واللوائح، وشروط خاصة يقرها النظام الأساسي لكل جمعية، وشروط تنظيمية تهدف إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة. وكشفت المصادر عن أن من أبرز المستجدات التنظيمية عند إجراء انتخابات مجالس إدارات جمعيات النفع العام تطبيق اشتراط تقديم شهادة حديثة تختبت خلو صحيفة الحالة الجنائية من أحكام نهائية في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 90 لسنة 2026، وذلك في إطار دعم معايير النزاهة والشفافية، الذي يهدف إلى ضمان اختيار عناصر تتمتع بالكفاءة والسمعة الحسنة لإدارة العمل الأهلي بما يحقق المصلحة العامة.

وأوضح مصدر لـ «الأنباء» أن الترشيح لعضوية مجالس إدارات جمعيات النفع العام يقوم على مزيج من شروط قانونية ملزمة مصورها القانون واللوائح، وشروط خاصة يقرها النظام الأساسي لكل جمعية، وشروط تنظيمية تهدف إلى تعزيز الحوكمة والنزاهة. وكشفت المصادر عن أن من أبرز المستجدات التنظيمية عند إجراء انتخابات مجالس إدارات جمعيات النفع العام تطبيق اشتراط تقديم شهادة حديثة تختبت خلو صحيفة الحالة الجنائية من أحكام نهائية في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 90 لسنة 2026، وذلك في إطار دعم معايير النزاهة والشفافية، الذي يهدف إلى ضمان اختيار عناصر تتمتع بالكفاءة والسمعة الحسنة لإدارة العمل الأهلي بما يحقق المصلحة العامة.

الصدوق الكويتي للتنمية وقّع مذكرة تفاهم مع «تعزيز الأمن الإنساني»



وليد البحر والسفير توماس لورينغيتش عقب توقيع مذكرة التفاهم

بعد مشاورات دورية لتنسيق العمليات والأنشطة الميدانية في البلدان الشريكة بما يراعي الأولويات والتوجهات الخاصة بكل منهما. كما تشمل مجالات التعاون على تحديد وتقييم المشاريع والبرامج التي تستوفي شروط الدعم من كلا الطرفين، بالإضافة إلى تبادل المنشورات والدراسات الفنية ذات الطابع العام، والمشاركة المتبادلة في الندوات وورش العمل المتخصصة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وصولاً إلى القيام بأي أنشطة إضافية يتفق عليها الجانبان مستقبلاً بما يخدم الأهداف التنموية والإنسانية. ونأتي هذه الخطوة لتعكس التزام الصدوق الكويتي للتنمية ببناء شراكات دولية فاعلة تسهم في رفع كفاءة العمل الإنساني، وتعزز من أثر المساعدات التي تقدمها دولة الكويت لدعم الاستقرار والتنمية في مختلف أنحاء العالم.

وقّع الصدوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم استراتيجية مع صدوق تعزيز الأمن الإنساني، تهدف إلى وضع إطار عمل مؤسسي لتعزيز التعاون الإنمائي المشترك، وتنسيق الجهود في الدول والمناطق التي يشترك فيها الطرفان بوجود مشاريع وبرامج تنموية نشطة. وجرى مراسم التوقيع في مقر الصدوق الكويتي، حيث وقع المذكرة نيابة عن الصدوق الكويتي للتنمية وليد شملان البحر، المدير العام بالوكالة، بينما وقعها عن جانب صدوق تعزيز الأمن الإنساني السفير توماس لورينغيتش، مدير الصدوق.

وقّع الصدوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم استراتيجية مع صدوق تعزيز الأمن الإنساني، تهدف إلى وضع إطار عمل مؤسسي لتعزيز التعاون الإنمائي المشترك، وتنسيق الجهود في الدول والمناطق التي يشترك فيها الطرفان بوجود مشاريع وبرامج تنموية نشطة. وجرى مراسم التوقيع في مقر الصدوق الكويتي، حيث وقع المذكرة نيابة عن الصدوق الكويتي للتنمية وليد شملان البحر، المدير العام بالوكالة، بينما وقعها عن جانب صدوق تعزيز الأمن الإنساني السفير توماس لورينغيتش، مدير الصدوق.

حل مجلس إدارة «الثروة الحيوانية التعاونية» وإحالة أعضائه إلى النيابة

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطبولة د.أمثال الحويلة صدور قرار وزاري بحل مجلس إدارة جمعية الثروة الحيوانية التعاونية، وذلك بعد ثبوت ارتكاب مخالفات مالية وإدارية جسيمة، تم رصدها ومتابعتها وفق الأطر القانونية والرقابية المعتمدة. وأوضحته الحويلة أن القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على صون أموال المساهمين، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، والتصدي لجميع أوجه القصور والتجاوزات التي قد تمس العمل التعاوني، مشددة على أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفات يتم رصدها. وبيّنت أن القرار تضمن كذلك تعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى تسيير شؤون الجمعية وإدارة أعمالها خلال المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات وعدم

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطبولة د.أمثال الحويلة صدور قرار وزاري بحل مجلس إدارة جمعية الثروة الحيوانية التعاونية، وذلك بعد ثبوت ارتكاب مخالفات مالية وإدارية جسيمة، تم رصدها ومتابعتها وفق الأطر القانونية والرقابية المعتمدة. وأوضحته الحويلة أن القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على صون أموال المساهمين، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، والتصدي لجميع أوجه القصور والتجاوزات التي قد تمس العمل التعاوني، مشددة على أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفات يتم رصدها. وبيّنت أن القرار تضمن كذلك تعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى تسيير شؤون الجمعية وإدارة أعمالها خلال المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات وعدم

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطبولة د.أمثال الحويلة صدور قرار وزاري بحل مجلس إدارة جمعية الثروة الحيوانية التعاونية، وذلك بعد ثبوت ارتكاب مخالفات مالية وإدارية جسيمة، تم رصدها ومتابعتها وفق الأطر القانونية والرقابية المعتمدة. وأوضحته الحويلة أن القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على صون أموال المساهمين، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، والتصدي لجميع أوجه القصور والتجاوزات التي قد تمس العمل التعاوني، مشددة على أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفات يتم رصدها. وبيّنت أن القرار تضمن كذلك تعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى تسيير شؤون الجمعية وإدارة أعمالها خلال المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات وعدم

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطبولة د.أمثال الحويلة صدور قرار وزاري بحل مجلس إدارة جمعية الثروة الحيوانية التعاونية، وذلك بعد ثبوت ارتكاب مخالفات مالية وإدارية جسيمة، تم رصدها ومتابعتها وفق الأطر القانونية والرقابية المعتمدة. وأوضحته الحويلة أن القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على صون أموال المساهمين، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، والتصدي لجميع أوجه القصور والتجاوزات التي قد تمس العمل التعاوني، مشددة على أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفات يتم رصدها. وبيّنت أن القرار تضمن كذلك تعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى تسيير شؤون الجمعية وإدارة أعمالها خلال المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات وعدم

أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطبولة د.أمثال الحويلة صدور قرار وزاري بحل مجلس إدارة جمعية الثروة الحيوانية التعاونية، وذلك بعد ثبوت ارتكاب مخالفات مالية وإدارية جسيمة، تم رصدها ومتابعتها وفق الأطر القانونية والرقابية المعتمدة. وأوضحته الحويلة أن القرار يأتي في إطار حرص الوزارة على صون أموال المساهمين، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة، والتصدي لجميع أوجه القصور والتجاوزات التي قد تمس العمل التعاوني، مشددة على أن الوزارة لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفات يتم رصدها. وبيّنت أن القرار تضمن كذلك تعيين مجلس إدارة مؤقت يتولى تسيير شؤون الجمعية وإدارة أعمالها خلال المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات وعدم